



مركز حماية لحقوق الإنسان
Hemaya Center for Human Rights



تقرير المطاردون في البحر

يرصد الاعتداءات الواقعة على الصيادين في قطاع غزة
من قبل بحرية الاحتلال الإسرائيلي
في الفترة ما بين يناير - ديسمبر 2019م

يناير 2020 م

الملخص:

واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام 2019م، اعتداءاتها بحق الصيادين في قطاع غزة بملاحقتهم ومطاردتهم في عرض البحر بصورة مستمرة، وتهديد حياتهم وسلامتهم، ومنعهم من مزاولة أعمالهم اليومية في الصيد، ومصادرة شباكهم ومعداتهم ومراكبهم، إضافة لتلاعبها في تحديد عمق المياه البحرية المسموح لهم بالصيد فيها خلال العام، فتارة كانت تحددها بـ3 ميل بحري وتارة بـ6 ميل بحري وتارة بأكثر وأخرى بأقل، وهو ما ألحق أضراراً كبيرة بهم، وجعلهم غير قادرين على مزاولة عملهم وفقاً ل ضمانات متفق عليها، كما شنت هجمات متواصلة على الصيادين في عرض البحر وسط إطلاق نار كثيف من أسلحتها الرشاشة، والقذائف المدفعية الموجهة باتجاه مراكبهم، لتجبرهم على مغادرة أماكن صيدهم، واعتقلت عدد منهم، ونقلهم إلى أماكن مجهولة داخل فلسطين المحتلة. وهو ما يتنافى مع حقهم في العمل، والحياة، والأمن والسلامة، حيث يتضح من المعلومات والإفادات التي حصل عليها باحثو مركز حماية أن قوات الاحتلال تتعمد منع الصيادين من مزاولة أعمالهم واهانتهم وإذلالهم والمس بسلامتهم البدنية وتهديد حياتهم، ومطاردتهم في عرض البحر، وإلحاق أضرار مختلفة بهم وبمعداتهم وأدواتهم وقواربهم. وهي ممارسات تنتهك التزامات دولة الاحتلال بموجب القانون الدولي الإنساني لاسيما اتفاقية جنيف الرابعة بشأن المدنيين في زمن الحرب، التي تحظر العقوبات الجماعية، كما تحظر استهداف المدنيين وممتلكاتهم الخاصة، والتزاماتها بموجب العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

يأتي ذلك في إطار حصارها البحري لقطاع غزة منذ سنوات طويلة، وهو ما ألحق أضراراً كبيرة بالصيادين ومهنة الصيد، وخلف ظروفًا معيشية صعبة جداً على الصيادين، سواء على صعيد حياتهم اليومية، أو عملهم في الصيد أو مصادر دخلهم. فوفقاً للبيانات والمعلومات التي جمعها باحثو المركز فإن ما يقارب من 3800 صيادا، يعيلون قرابة 50 ألف فرد في غزة ويعملون على طول 40 كم من سواحل غزة، إضافة إلى 2000 عائلة أخرى تضم أكثر من عشرة آلاف فرد تعتاش على صناعات أخرى متعلقة بصيد الأسماك يعانون من أوضاع معيشية مزريّة، تتمثل في انتشار البطالة، والفقر، وعدم القدرة على تلبية الحاجات الأساسية لعائلاتهم وغيرها. وبحسب الإفادات التي جمعها باحثو المركز من الصيادين فإن غالبيتهم أصبح غير قادرًا على مزاولة مهنته في الصيد، ولا الحصول على عوائد مناسبة من عملهم، كما تعاني عائلاتهم من الشح وعدم القدرة على توفير مستلزمات حياتها.

يذكر أنه خلال العام المنصرم 2019م اعتقلت سلطات الاحتلال 34 صيادا في عرض البحر، وتسببت في إصابة 25 صيادا، وذلك حصيلة 265 اعتداءً تعرض لها الصيادين في عرض البحر خلال العام، والحق أضراراً كبيرة بعدد من قوارب الصيد وأدوات وأجهزة الصيد التي يستخدمها الصيادين.

مقدمة:

واصلت سلطات قوات الاحتلال الاسرائيلي شن هجماتها ضد الصيادين في عرض البحر، وإطلاق النار من أسلحتها الرشاشة نحوهم، وإطلاق القذائف المدفعية باتجاه لتجبرهم على مغادرة أماكن صيدهم بقصد إلحاق الأذى بهم وإذلالهم وإجبارهم على هجر مهنة الصيد، وعدم ركوب البحر من جديد، ومصادرة مراكبهم، كما تقوم باعتقالهم في عرض البحر ونقلهم إلى أماكن مجهولة داخل فلسطين المحتلة.

هذه الانتهاكات وغيرها التي تقوم بها سلطات الاحتلال تقوم بها من غير أي إشعار أو تنبيه مسبق للصيادين، وهو ما يتسبب في إثارة الخوف والهلع لديه، ويمنعهم من مزاوله أعمالهم، ويحيلهم لعاطلين عن العمل.

كما تقوم سلطات الاحتلال بين الحين والآخر بمهاجمة قوارب الصيادين وهي راسية في موانئ الصيد أو على الشاطئ ملحقة أضراراً كبيرة في قواربهم وأدوات صيدهم ومعداتهم. يأتي ذلك مع استمرار الحصار الذي تفرضه سلطات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة منذ عدة سنوات مخالفة بذلك قواعد القانون الدولي، والعهد الدولي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

هذه الممارسات الإسرائيلية بحق الصيادين الفلسطينيين تتنافى مع المادة 2/1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية الطبيعية دونما إخلال بأية التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة وعن القانون الدولي، والمادة 6/1 التي نصت على " اعتراف الدول الأطراف في هذا العهد بالحق في العمل، الذي يشمل ما لكل شخص من حق في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحرية، وتقوم باتخاذ تدابير مناسبة لصون هذا الحق. ولا يجوز في أية حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة"، كما تتعارض مع نص المادة 52 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م التي تنص على " حظر جميع التدابير التي من شأنها أن تؤدي إلى بطالة العاملين في البلد المحتل أو تقييد إمكانيات عملهم بقصد حملهم على العمل في خدمة دولة الاحتلال.

يرصد هذا التقرير الانتهاكات التي تعرض لها الصيادين خلال العام 2019م، حيث يتضح من المعلومات والإفادات التي حصل عليها باحثو المركز تعمد قوات الاحتلال منع الصيادين من مزاوله أعمالهم وإهانتهم وإذلالهم والمس بسلامتهم البدنية وتهديد حقهم في الحياة، ومطاردتهم في عرض البحر، وإلحاق أضرار مختلفة بهم وبمعداتهم وأدواتهم وقواربهم، وذلك على النحو التالي:

- القيود المفروضة على مساحة الصيد من قبل الاحتلال.
- المعوقات التي تواجه الصيادين.
- الحدود البحرية وفقاً لاتفاقية أسلوا.
- الحصار البحري والقانون الدولي.
- الأوضاع الاقتصادية للصيادين في قطاع غزة.
- الاعتداءات على الصيادين داخل المياه المقابلة لقطاع غزة.
- الوقائع التفصيلية.
- التوصيات.



القيود المفروضة على مساحة الصيد من قبل الاحتلال:

تمنع سلطات الاحتلال الإسرائيلي وقواتها الحربية البحرية السكان الفلسطينيين في قطاع غزة من حقهم في الوصول إلى البحر، وممارسة أعمال الصيد، وتواصل فرض القيود والعزلة عليهم منذ العام 2006م وحتى الآن متجاهلة كافة الاتفاقات التي وقعتها مع الفلسطينيين، وكافة الاتفاقات والعهود الدولية خصوصا المتعلقة بحقوق الإنسان، واتفاقية جنيف الرابعة، والحقوق السياسية والاقتصادية.

ووفقا لاتفاقات أوسلو التي وقعتها دولة الاحتلال مع منظمة التحرير الفلسطينية، وملحقاتها، فقد سمح للصيادين الفلسطينيين والسفن الفلسطينية بالإبحار حتى مسافة تقارب العشرين ميلاً بحرياً (حوالي 37 كيلومتراً) من خط شاطئ قطاع غزة. لكن سلطات الاحتلال لم تسمح للصيادين بالإبحار في أعقاب التوقيع على اتفاقات أوسلو إلا لمسافة 12 ميلاً بحرياً على الأكثر، وهو ما شكل انتهاكا واضحا لهذه الاتفاقات، وانتهاكا للقانون الإنساني الدولي.

ظل هذا الوضع قائما حتى 26 يونيو 2006م حيث فرضت سلطات الاحتلال حصارا بحريا شاملا على قطاع غزة، ومنعت الصيادين من ركوب البحر بصورة تامة، إلا أنها عادت وسمحت لهم في شهر سبتمبر من نفس العام بالصيد لكنها قلصت المسافة المخصصة للصيد إلى ستة أميال بحرية، وفي يناير من العام 2009م قلصت سلطات الاحتلال المساحة المسموح للصيادين الصيد بها إلى ثلاثة أميال بحرية فقط (ما يقارب حوالي 5.5 كيلومتراً).

وفي تاريخ 24 نوفمبر 2012م عادت سلطات الاحتلال وسمحت للصيادين بالصيد على مسافة 6 أميال بحرية، ثم عادت بعد مرور ثلاثة شهور وقلصتها إلى ثلاثة أميال بحرية حتى شهر مايو من العام 2013م، ثم عادت وسمحت للصيادين بالإبحار لنفس المسافة السابقة 6 أميال بحري وحاليا في 2019م مسافة الصيد متفاوتة ما بين 6 الي 12 ميل.

المعوقات التي تواجه الصيادين:

يعاني الصيادون في قطاع غزة الكثير من المشاكل والمضايقات والصعوبات جراء الإجراءات والممارسات التي تفرضها عليهم قوات الاحتلال، واستمرار ملاحقاتهم في عرض البحر، فمنذ العام 2000م وقوات الاحتلال تفرض قيودا مشددة على حق الصيادين في ولوج البحر للأعماق المناسبة للصيد، وتمنعهم بين الحين والآخر من الدخول إلى البحر بصورة تامة تحت ذرائع واهية تفتعلها قوات الاحتلال، كما تقوم بمهاجمتهم في عرض البحر وإطلاق الرصاص عليهم ومصادرة قواربهم واعتقالهم. وتتعدد القيود والإجراءات التي تفرضها قوات الاحتلال بحق الصيادين، ومن أبرزها:

- الإغلاق وفرض الطوق البحري.
- مهاجمتهم بصورة فجائية في عرض البحر.

- اعتقالهم والاعتداء عليهم بالضرب والاهانة.
- إطلاق النار المتعمد عليهم في عرض البحر.
- إتلاف أو سحب شباك الصيد.
- احتجازهم واستجوابهم وإخافتهم.
- مصادرة قواربهم وأمتعتهم الخاصة بالصيد.
- مطاردة جنود البحرية الإسرائيلية لهم في عرض البحر ومنعهم من مزاوله عملهم وإجبارهم على ترك أماكن الصيد الغنية بالأسماك إلى أماكن أخرى.
- تقليص مساحة الصيد التي يسمح للصيادين الفلسطينيين الصيد بها، والتلاعب بها بين مد وجزر.

الحدود البحرية وفقاً لاتفاقية أسلوا:

1. حددت المادة (11) من اتفاقية أوسلو مناطق النشاط البحري.
2. قسمت البحر أمام شاطئ غزة إلى ثلاثة مناطق نشاط بحري (K, L, M) كما هو مفصل أدناه.
 - أ) منطقة (K) تمتد إلى عشرين ميلاً بحرياً في البحر من الشاطئ في الجزء الشمالي من بحر غزة إلى 1,5 ميل بحري اتساعاً في اتجاه الجنوب.
 - ب) منطقة (M) تمتد إلى عشرين ميلاً بحرياً في البحر من الشاطئ وإلى ميل بحري واحد اتساعاً من المياه المصرية.

وطبقاً لشروط هذه الفقرة تكون منطقتا K و M منطقتين مغلقتين وتكون الملاحة فيهما مقصورة على نشاط البحرية الإسرائيلية.

ج- المنطقة (L) محددة من الجنوب بالمنطقة (M) ومن الشمال بالمنطقة (K) وتمتد عشرين ميلاً بحرياً في البحر من الشاطئ، وستكون هذه المنطقة مفتوحة للصيد والنشاطات الترفيهية والاقتصادية حسب البنود التالية:

 - قوارب الصيد لن تخرج من المنطقة (L) إلى البحر المفتوح ويمكن أن تصل محركاتها إلى حدود قوة 25 حصان إذا كانت فوق سطح القارب، وتصل إلى سرعة أقصاها 15 عقدة للمحركات الداخلية. ولن تحمل القوارب أسلحة أو ذخائر أو تصطاد باستعمال المتفجرات.
 - قوارب الترفيه يصرح لها بالإبحار إلى مسافة ثلاثة أميال بحرية من الشاطئ ما لم تحصل في حالات خاصة على موافقة مركز التنسيق والتعاون البحري المشار إليه في الفقرة 3 أدناه. وقد تصل محركات القوارب البحرية إلى قوة 10 حصان. ولن تدخل أو تعمل أي الدراجات البحرية ذات المحركات أو النفاثات المائية في المنطقة L.

- السفن الأجنبية التي تدخل المنطقة (L) لن تقترب أكثر من 12 ميلاً بحرياً من الشاطئ إلا فيما يتعلق بالنشاطات التي تغطيها الفقرة 4 أدناه. (1)

الحصار البحري والقانون الدولي:

تتناهى جميع الممارسات الإسرائيلية بحق الصيادين الفلسطينيين مع العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعام 1966م حيث نصت المادة 2/1 " لجميع الشعوب، سعياً وراء أهدافها الخاصة، التصرف بالبحر بثرواتها ومواردها الطبيعية دونما إخلال بأية التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة وعن القانون الدولي (٢) ولا يجوز في أية حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة"

كما تتنافى ممارسات قوات الاحتلال مع ما نصت عليه المواثيق الدولية من أجل حماية حقوق الدولة المحتلة، فقط نصت المادة 52 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م على " حظر جميع التدابير التي من شأنها أن تؤدي إلى بطالة العاملين في البلد المحتل أو تقييد إمكانيات عملهم بقصد حملهم على العمل في خدمة دولة الاحتلال" (٣) وتتعارض ممارسة سلطات الاحتلال مع نص المادة 6/1 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث نصت على " اعتراف الدول الأطراف في هذا العهد بالحق في العمل، الذي يشمل ما لكل شخص من حق في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحرية، وتقوم باتخاذ تدابير مناسبة لصون هذا الحق (٤).

الأوضاع الاقتصادية للصيادين في قطاع غزة:

يعيش الصيادون في قطاع غزة جراء الحصار البحري، والقيود التي تفرضها عليهم قوات الاحتلال، وما يتعرضون له من مضايقات لمنعهم من القيام بأعمالهم في عرض البحر ظروفًا معيشية صعبة جداً، سواء على صعيد حياتهم اليومية، أو عملهم في الصيد، أو مصادر دخلهم. حيث يعاني - ما يقارب من 3800 صياد، يعيلون قرابة 50 ألف فرد في غزة، يعملون على طول 40 كم من سواحل غزة، إضافة إلى 2000 عائلة أخرى تضم أكثر من عشرة آلاف فرد تعتنش من صناعات أخرى متعلقة بصيد الأسماك- من أوضاع معيشية مزرية، تتمثل في انتشار البطالة، والفقر، وعدم القدرة على تلبية الحاجات الأساسية لعائلاتهم وغيرها.

1 - اتفاقية أوسلو 1994، ملحق قطاع غزة ومنطقة أريحا ملحق (1) بروتوكول بشأن انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية والترتيبات

2 - العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعام 1966م.

3 - اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م.

4 - العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعام 1966م.

ووفقاً للبيانات والإحصاءات التي جمعها باحثوا المركز فقد جاءت الخسائر والأضرار على النحو التالي:

الضرر	عدد
"تدمير" قوارب الانارة	10
"اضرار جزئية" قوارب	15
"تدمير" كشاف انارة	88
"اتلاف" مولد كهربائي	13
" اتلاف قطع "شبكة ملطش	59
شرك منار	5
جهاز GPS	16
جدول يوضح الأضرار المادية التي وقعت على الصيادين خلال 2019م	

مستلزمات الصيد الممنوعة:

لازال قطاع الصيد يعاني من الحصار ولم يتم السماح بإدخال هذه الأصناف من مستلزمات الصيد:

1. الموتور للحسكات.
2. ماتور للمراكب الكبيرة.
3. أجهزة GPS.
4. اجهزة باحث الاسماك
5. مادة الفيبرغلاس

تقليص وإغلاق لمساحات الصيد:

التاريخ	المساحة
2019/1/2م - 2019/3/24م	15 ميل
2019/3/25م - 2019/3/31م	إغلاق كامل
2019/4/1م - 2019/4/29م	15 ميل
2019/4/30م - 2019/5/3م	6 ميل
2019/5/4م - 2019/5/8م	إغلاق كامل
2019/5/9م - 2019/5/21م	12 ميل
2019/5/22م - 2019/5/25م	10 ميل
2019/5/26م - 2019/5/28م	15 ميل
2019/5/29م - 2019/6/3م	10 ميل
2019/6/4م	15 ميل
2019/6/5م - 2019/6/10م	10 ميل
2019/6/11م	6 ميل
2019/6/12م - 2019/6/17م	إغلاق كامل
2019/6/18م - 2019/6/23م	10 ميل
2019/6/24م - 2019/6/27م	6 ميل
2019/6/28م - 2019/11/11م	15 ميل
2019/11/12م - 2019/11/13م	إغلاق كامل
2019/11/14م - 2019/12/18م	15 ميل
2019/12/19م - 2019/12/22م	10 ميل
2019/12/23م	15 ميل
جدول يوضح مدد تقليص وزيادة وإغلاق لمساحات الصيد خلال عام 2019م	

الاعتداءات على الصيادين داخل المياه المقابلة لقطاع غزة:

كثفت سلطات الاحتلال من اعتداءاتها بحق الصيادين الفلسطينيين منذ مطلع العام بمهاجمتهم في عرض البحر، وإطلاق النار عليهم، ومحايرتهم في مصدر رزقهم بمنعهم من الصيد في أعماق البحر وحصرتهم بين مسافة 3-6 ميل بحري وما بين 12 - 15 ميل أحيانا وذلك مخالفة بذلك الاتفاقات الموقعة وقواعد القانون الدولي وحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعام 1966 الذي يمنع سلطات الاحتلال من حرمان مواطني الدولة المحتلة من الاستفادة من مواردهم الطبيعية، وحرمانهم من العمل، أو إذلالهم واهانتهم. فقد شهدت الفترة التي يرصدها التقرير من يناير وحتى ديسمبر 2019م بحسب باحثي مركز حماية لحقوق الإنسان "258" اعتداء بحق الصيادين تمثلت في مهاجمتهم وإطلاق النار عليهم في عرض البحر أثناء مزاولتهم عملهم في المناطق المحددة لهم، وهو إصابة 25 من الصيادين بصورة مباشرة، فيما اعتقلت قوات الاحتلال خلال تلك الاعتداءات 34 صيادا.

العدد	الحالة
265	إطلاق النار
14	المصادرات
0	الشهداء
25	الاصابات
34	الاعتقالات

العدد	الشهر	رقم
23	يناير	.1
26	فبراير	.2
17	مارس	.3
26	ابريل	.4
18	مايو	.5
20	يونيو	.6
20	يوليو	.7
23	اغسطس	.8
19	سبتمبر	.9
28	أكتوبر	.10
28	نوفمبر	.11
17	ديسمبر	.12
265	المجموع	

جدول يوضح رصد الاعتداءات ضد الصيادين موزعة على الأشهر خلال العام 2019م

الإصابات:

رقم	الاسم	تاريخ الإصابة	طبيعة الإصابة
.1	خضر مروان عوض الصعيدي	2019/02/21م	إصابة في العين وفقدان النظر في كلتا العينين
.2	خليل سامح مقداد	2019/03/11م	إصابة برصاصة مطاطية
.3	محمد زياد صيام والصياد	2019/3/17م	برصاصة مطاطية
.4	محمد عمر البردويل	2019/3/17م	برصاصة مطاطية
.5	محمد سعد بكر	2019/3/22م	إصابة برصاصة مطاطية في الرقبة والظهر
.6	محمود محمد بكر	2019/3/22م	إصابة برصاصة مطاطية
.7	يوسف امين ابو وردة 23عام	2019/4/14م	بعار مطاطي برقبته وظهره
.8	عمران محمد بكر	2019/4/30م	بعايرين مطاطين في الظهر
.9	محمد بشير أبو ريالة	2019/5/1م	بعار مطاطي بالظهر
.10	محمد هشام النحال	2019/6/25م	برضوض في الوجه والصدر والأطراف السفلية
جدول يوضح بعض اصابات الصيادين خلال عام 2019م			

المعتقلين:

رقم	الاسم	تاريخ الاعتقال
.1	عيسى أحمد الشرافي	2019/1/1م
.2	باسل عيسى الشرافي	2019/1/1م
.3	محمد محمود اشكنتنا	2019/1/10م
.4	محمد محمود اشكنتنا	2019/1/10م
.5	خضر مروان الصعيدي	2019/2/21م
.6	محمد سعيد الصعيدي	2019/2/21م
.7	هيثم طارق بكر	2019/2/21م
.8	عوض طارق بكر	2019/2/21م
.9	ياسر سلمان بكر	2019/3/8م
.10	تامر سليمان بكر	2019/3/8م
.11	وليد محسن بكر	2019/3/8م
.12	يسرى زكريا بكر	2019/3/8م
.13	حسام خضر خليل بركات	2019/3/10م
.14	محمد عدنان السلطان	2019/3/11م
.15	حسن أكرم زايد	2019/3/11م
.16	صهيب منير ابو سليمه	2019/4/2م
.17	مصعب خليل قنن	2019/4/2م
.18	رأفت خليل قنن	2019/4/2م
.19	خالد خليل قنن	2019/4/2م
.20	حازم صالح ابو ريهاله	2019/5/1م
.21	خالد خالد ابو ريهاله	2019/5/1م
.22	عمران محمد بكر	2019/5/11م
.23	منصور محمد بكر	2019/5/11م

24.	عاطف محمد بكر	2019/5/11م
25.	حازم أبو ندى	2019/6/26م
26.	محمد نضال عياش	2019/6/26م
27.	مصعب نضال عياش	2019/6/26م
28.	محمد وائل البردويل	2019/7/13م
29.	أحمد وائل البردويل	2019/7/13م
30.	عصام نبيل الأقرع	2019/7/21م
31.	رياض نبيل الأقرع	2019/7/21م
32.	عوض طارق بكر	2019/8/5م
33.	محمد شحده زعرب	2019/11/7م
34.	عبد الرحمن عبد الهادي القن	2019/11/7م

التوصيات:

1. نطالب السلطة الفلسطينية والفصائل بضرورة توفير الدعم اللازم للصيادين وحمايتهم من الاعتداءات الإسرائيلية ومساعدتهم على مواجهة ظروفهم المعيشية الصعبة وتعويضهم عن الخسائر التي تلحق بهم.
2. ضرورة العمل الجاد من قبل السلطة الفلسطينية والأطراف الراعية لاتفاق التهدئة على إلزام سلطات الاحتلال بزيادة المساحة المسموح لهم الصيد بها إلى مسافة 20 ميل على الأقل وفقا لما تم الاتفاق عليه.
3. حث المؤسسات الحقوقية والإعلامية المحلية منها والدولية على شرح معاناة الصيادين وفضح ممارسات الاحتلال واعتداءاته بحقهم.
4. الإسراع في إعادة اعمار منشآتهم التي دمرتها قوات الاحتلال الإسرائيلي إبان العدوان على غزة والمطالبة بإعادة مراكب الصيادين التي تمت مصادرتها من قبل دولة الاحتلال.

تقرير المطاردون في البحر

يرصد الاعتداءات الواقعة على الصيادين في قطاع غزة
من قبل بحرية الاحتلال الإسرائيلي
في الفترة ما بين يناير - ديسمبر 2019م



مركز حماية لحقوق الإنسان
Hemaya Center for Human Rights



www.hchr.ps